اقتصاد

الأردن يصعّد تحذيراته للعمالة المخالفة

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

توعدت الحكومة الأردنية العمال الوافدين المخالفين لشروط العمل والإقامة وعدم الحصول على التصاريح اللازمة بالإبعاد إلى بلادهم ما لم يقوموا بتصويب أوضاعهم بالسرعة الممكنة. وبدت الحكومة الأردنية هذه المرة أكثر تشددا وتحذيرا عن السابق بشأن التعامل مع العمال الوافدين المخالفين والذين يعملون بطريقة غير مشروعة وبدون تصاريح العمل اللازمة أو العمل في مجالات مغلقة ومتاحة فقط للأردنيين.

وقال رئيس المرصد العمالي أحمد عوض لـ«العربي الجديد» إن التحذيرات الحكومية واضحة تماما وإن أمام العمال الوافدين المخالفين فرصة لتصويب أوضاعهم حيث تم شمول الغرامات المترتبة عليهم بالعفو العام الذي صدر مؤخرا. وأضاف أن ذلك يؤدي إلى معالجة بعض الاختلالات القائمة في سوق العمل ومن بينها العمل بصورة غير مشروعة للعمالة الوافدة والدخول على قطاعات محظورة ومتاحة للأردنيين فقط. وقال إن معالجة التشوهات التي يعاني منها سوق العمل ستؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة بين الأردنيين من خلال توفير فرص ومجالات عمل مختلفة وخاصة في القطاعات التي لا يسمح للعمال الأجانب بالعمل فيها. وتستهدف الحكومة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي توفير مليون فرصة عمل خلال عشر سنوات من خلال حزمة من الإجراءات الاقتصادية التي تركز على جذب الاستثمارات وتنشيط بيئة الأعمال.

وكانت الحكومة قد منحت العمالة الوافدة المخالفة عدة فرص لتصويب أوضاعها ومغادرة الأراضي الأردنية في حال عدم معالجة المخالفات الواقعة عليها، ولم تلتزم أعداد كبيرة من العمال الأجانب بذلك. وتقدر أعداد العمالة الوافدة في الأردن بأكثر من 1,2 مليون شخص جلهم من الجنسية المصرية وبما لا يقل عن 400-500 ألف منها تعمل بطريقة غير مشروعة وبدون تصاريح عمل أو العمل في مجالات غير مسموح لهم التواجد فيها، حسب بيانات رسمية. ويعاني الأردني من ارتفاع معدل البطالة الذي تراجع إلى 22% بعد أن بلغ مستويات قياسية تجاوزت 24% إبان جائحة كورونا وتداعياتها فيما يقدر عدد المتعطلين من العمل بأكثر من 400 ألف شخص. وزارتا الداخلية والعمل الأردنيتان أكدتا في بيان مشترك، مؤخرا على ضرورة قيام المخالفين من الأجانب بمن في ذلك العمالة الوافدة بتصويب أوضاعهم بتجديد تصاريح العمل وأذونات الإقامة وفقا لأحكام قانون العمل وقانون الإقامة وشؤون الأجانب المعمول بهما. وقالت الوزارتان إنه بعكس ذلك سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم وإبعادهم خارج البلاد.

وقد أعفى قانون العفو العام رقم (5) لسنة 2024 المخالفين من دفع غرامات تجاوز الإقامة وغرامات تصاريح العمل، ما يمثل فرصة لتصويب أوضاعهم. وأكدت الوزارتان أن كافة الجهات الرسمية والأمنية مستمرة بتنفيذ حملات أمنية مشتركة على أماكن تواجد هذه العمالة المخالفة ليصار إلى اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها وبحق أصحاب العمل والأشخاص الذين يقومون بتشغيلها بشكل مخالف.

منتجات زراعية أوروبية إلى الصين

قالت الهيئة العامة للجمارك الصينية إنه تم السماح بدخول المزيد من أنواع المنتجات الزراعية من أوروبا إلى السوق الصينية. وتابعت الهيئة، قائلة إنه تم السماح بتصدير لحم الخنزير من هولندا والخوخ والتوت الأزرق الطازج من صربيا والكرز الطازج من المجر إلى الصين بشرط استيفاء المتطلبات الصحية والحجر الصحي في الصين. أصبحت المنتجات الزراعية والغذائية مجالا مهما للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وأوروبا. وكان كل من الصين والاتحاد الأوروبي ثاني أكبر شريك تجاري للآخر في العام 2023، بحسب تقرير حديث صادر عن المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية. وذكر التقرير أن الصين كانت في العام الماضي أكبر مستورد لبضائع الاتحاد الأوروبي وثالث أكبر سوق تصدير للاتحاد الأوروبي.

(فرانس برس)

لقطات

نمو أرباح قطاع الطاقة في السعودية

تراجعت أرباح قطاع الطاقة بالربع الأول من عام 2024، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023، في ظل هبوط أرباح الشركات الكبرى بقيادة «أرامكو»، إلى جانب ارتفاع ملحوظ بخسائر «بترو رابغ». وكشفت إفصاحات الشركات على السوق المالية السعودية تداول، تراجع أرباح سبع شركات مدرجة بالقطاع إلى 101 مليار و780 ريالا للربع الأول من العام الحالي، مقابل 119 مليارا و370 ريالا للربع المماثل من العام الماضي، بنسبة تراجع بلغت 14,73%. وسجلت شركتان تراجعا بصافي الأرباح، مقابل ارتفاع صافي الربح لدى ثلاث شركات، وعمق كل من «بترو رابغ» و«المصافي» خسائرها، وذلك مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

ارتفاع إيرادات قناة السويس

ارتفعت إيرادات الخزانة العامة لمصر من قناة السويس خلال أول تسعة أشهر من العام المالي الجاري بنسبة 77,19% أي بمقدار زيادة 49,49 مليار جنيه. وأوضح تقرير للمالية أن الإيرادات من قناة السويس بلغت 113,6 مليار جنيه منذ بداية يوليو حتى نهاية مارس 2024، مقابل 64,11 مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي.

وسجلت إيرادات مصر من الضرائب على أرباح قناة السويس نحو 80,75 مليار جنيه خلال (يوليو - مارس) 2024 (مقابل 46,52 مليار جنيه). فيما بلغت حصيلة المالية من أرباح أسهمها في قناة السويس خلال الأشهر التسعة الأولى نحو 32,85 مليار جنيه.

مطار مسقط يبدأ تشغيل المدرج الجنوبي

دخل المدرج الجنوبي بمطار مسقط الدولي، مرحلة التشغيل التجاري، بعد إعادة تأهيله. وقالت هيئة الطيران المدني في بيان على حسابها الرسمي على منصة «X»، أن التشغيل التجاري للمدرج يهدف لتعزيز حركة الطيران الدولية والمحلية بالمطار، ويسهم في تعدد مسارات الإقلاع والهبوط حسب متطلبات لوائح منظمة الطيران المدني الدولي «الإيكاو».

وبحسب بيان الهيئة يستوعب المدرج الجنوبي جميع الطائرات بما فيها طائرات من نوع إيرباص A380 ويمتد بطول أربعة كيلومترات وبعرض 45 مترًا. ويستخدم المدرج أحدث الأجهزة للتحكم بإنارة المدرج تماشيًا مع التطور في مجال صناعة الطيران.

مليارات الإمارات... متى يتلمّسها المصريون؟

مصطفى عبد السلام

وفق الأرقام التي يتم إعلانها من وقت لآخر فإن مصر شهدت تدفقات دولارية فاقت 58 مليار دولار منذ تعويم سعر الصرف الذي جرى في بداية مارس الماضي، وبحسبة بسيطة فإن ما تدفق على الدولة المصرية قد يفوق الرقم بكثير. فصفقة بيع أراضي رأس الحكمة للإمارات بلغت قيمتها 35 مليار دولار، وهو أكبر استثمار في تاريخ الدولة، وقد تم تحويل القسط الثاني من الصفقة والبالغ 14 مليار دولار يوم الأربعاء، إضافة إلى تنازل أبو ظبي عن 6 مليارات دولار من ديونها المستحقة على مصر وتحويلها إلى جنيه مصري. أيضا تدفقت على مصر استثمارات أجنبية ضخمة في أدوات الدين الحكومية أو ما يطلق عليها اسم الأموال الساخنة قدّرتها مصادر بنحو 25 مليار دولار، في حين قدرتها وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني بنحو 20 مليار دولار منذ التعويم. وبحسب أرقام البورصة المصرية بلغ صافي مشتريات الأجانب في أدوات الدين منذ بداية مارس وحتى 14 مايو نحو 16 مليار دولار. وهذه الأموال تم ضخها في أذون وسندات الخزانة المصرية التي تطرحها الحكومة بسعر فائدة عالي بهدف تغطية عجز الموازنة العامة للدولة. أيضا قرأنا جميعا عن اتفاقات القروض الدولية الضخمة التي أبرمتها الحكومة عقب قرار تعويم الجنيه الأخير، منها قرض مع صندوق النقد الدولي بقيمة 9,2 مليارات دولار، وآخر مع البنك الدولي بقيمة 3 مليارات دولار، ومنح ومساعدات واستثمارات من الاتحاد الأوروبي بقيمة 8 مليارات دولار، وقروض من دول منها اليابان وبريطانيا، وأخرى مع بنوك إقليمية منها البنك الإسلامي للتنمية والبنك الأفريقي للتنمية وغيرها. وهناك مفاوضات مع السعودية لتكرار تجربة رأس الحكمة حيث يجري التفاوض مع صندوق المملكة السيادي على مشروع رأس جميلة بشرم الشيخ والمقابل لجزيرتي تيران وصنافير، وبحسب المصادر فإن السعودية ستتنازل عن ودائعها في البنك المركزي المصري البالغة قيمتها نحو 10,3 مليارات دولار، منها 5,3 مليارات دولار متوسطة وطويلة الأجل، و5 مليارات دولار قصيرة الأجل، مقابل الاستحواذ على عدد من الشركات الحكومية ومنها شركة سيرا للتعليم المالكة لسلسلة مدارس ضخمة وإتمام صفقة رأس جميلة. تدفق تلك المليارات على مصر ساهم بدون شك في تحسين قيمة الجنيه المصري ودعم استقرار سوق الصرف الأجنبي من العام نفسه. لكن متى يشعر المواطن بتأثيرات تلك التدفقات الدولارية على أحواله المعيشية، متى تتراجع الأسعار والضغوط التضخمية على الأسواق، وتتوافر فرص عمل للملايين الشباب، متى يتوقف تآكل المدخرات والعملة المحلية؟

السلطة الفلسطينية تندد باعتداءات الاحتلال على محلات الصرافة

رام الله ـ **العربي الجديد**

جدد محافظ سلطة النقد الفلسطينية (البنك المركزي)، فراس ملحم، في بيان صدر أمس الخميس، التأكيد على أن محلات الصرافة التي داهمها جيش الاحتلال الإسرائيلي، الليلة الماضية (الأربعاء)، في نابلس وطولكرم والخليل وجنين والبيرة وطوباس وأريحا وبيت لحم، خاضعة لرقابة سلطة النقد، وتخضع لمعايير امتثال صارمة، وهو ما يفند أية ادعاءات أو ذرائع تسوقها سلطات الاحتلال لتبرير أفعالها في استهداف القطاع الصيرفي الفلسطيني.

واستنكر المحافظ الاستيلاء على مبالغ مالية واستجواب عدد من العاملين في محلات الصرافة المستهدفة. واعتبر أن استمرار الاعتداء على كيانات خاضعة لرقابة سلطة النقد الفلسطينية يمثل عملاً مخالفاً للأعراف والقوانين والمواثيق والاتفاقيات الدولية كافة، ويهدف لزعزعة الثقة بالقطاع المصرفي والصيرفي الفلسطيني. وشدد ملحم على أن سلطة النقد تطبق أحدث النظم الرقابية وقواعد الامتثال على القطاعين المصرفي والصيرفي، بهدف الحفاظ على سلامة هذا القطاع وتطوير أعماله والارتقاء بالخدمات التي يقدمها للجمهور بما يتوافق مع المتطلبات الدولية والممارسات الفضلى. ويبلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي الفلسطيني قرابة 22 مليار دولار، بينما تبلغ ودائع العملاء حتى نهاية فبراير/ شباط الماضي قرابة 17 مليار دولار، والتسهيلات تقارب 11,5 مليار دولار. ويعمل في السوق المصرفية الفلسطينية 13 مصرفا محليا ووافدا، بواقع سبعة بنوك محلية وستة مصارف وافدة، منها خمسة بنوك أردنية ومصرف مصري واحد.

وبموجب بروتوكول باريس الاقتصادي، تشرف سلطة النقد الفلسطينية على القطاع المصرفي الفلسطيني وتعمل بمثابة المستشار المالي الرسمي للسلطة الفلسطينية. وفي قطاع غزة يواجه الفلسطينيون أزمة غير مسبوقة في وفرة السيولة النقدية في الأسواق بعد قيام الاحتلال بتدمير عدد من المصارف والفروع وتعذّر فتح الباقي بسبب القصف الإسرائيلي والظروف الميدانية القاهرة وانقطاع التيار الكهربائي والواقع الأمني. ومنذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، توقف كل أشكال التعاملات المالية في القطاع المحاصر، وأدى العدوان الإسرائيلي على غزة إلى زيادة أزمة السيولة النقدية، واعتمد الغزيون على ما هو متوفر من سيولة نقدية لديهم أو لدى بعض الصرافين العاملين في السوق السوداء.

مصر

صدمة لخصخصة «القاهرة التاريخية»

مجمع التحرير «بيت أشباح»

ازاحت الحكومة المصرية معدات تحالف مستثمرين إماراتيين وأميركيين من ساحة مبنى «مجمع التحرير»، بعد تعثر التحالف في تحويل مبنى المجمع التاريخي إلى فندق ضخم

القاهرة ـ **عادل صبري**

تلقى مشروع تحويل مباني الوزارات والجهات السيادية والخدمية بوسط العاصمة المصرية القاهرة إلى فنادق ومكاتب تجارية وإدارية خاصة أول صدمة. أزاحت الحكومة الأسبوع الماضي معدات تحالف مستثمرين إماراتيين وأميركيين من ساحة مبنى «مجمع التحرير» (وسط القاهرة)، بعد تعثر التحالف في تحويل مبنى المجمع التاريخي إلى فندق ضخم يضم 500 غرفة وجناحا فندقيا.

ووفق مصادر فقد أزال صندوق الثروة السيادي المصري، المسؤول عن إدارة أصول الدولة، أفقات تحالف المستثمرين، المعلقة منذ عامين، تتضمن أسماء التحالف ومستشاري المشروع، وعلق بدلا منها لافقات جديدة، بارتفاع جانبي المبنى الشاهق وسط العاصمة، باللغة الإنكليزية، تقول «بداية جديدة». أكدت مصادر مطلعة باتحاد الغرف السياحية والفندقية، على برنامج الحكومة لتطوير وبيع الأصول المملوكة للدولة للقطاع الخاص، أن الحكومة قررت إنهاء عقد إسناد تطوير وإدارة مجمع التحرير، لتحالف المستثمرين، بعد توقفهم عن العمل، منذ منتصف العام الماضي 2023.

أشارت المصادر، التي رفضت ذكر هويتها، إلى نشوب خلافات بين المستثمرين الإماراتيين والأميركيين والحكومة المصرية، حول طلب اقتطاع جزء من مبنى التحرير وموقف السيارات المجاور للفندق، لضمها إلى مشروع تطوير الفندق، مبينة عدم قدرة الحكومة على تلبية احتياجات المستثمرين، لصعوبات فنية وأمنية. عرضت الحكومة على تحالف المستثمرين تحويل الفندق إلى مجمع سكني للشقق الفندقية، لتقليل عدد الأفراد المترددين على الفندق المزمع إنشاؤه، الأمر الذي تعارض مع دراسات الجدوى الفنية والمالية للمجمع وفقا لدراسات اتحاد المستثمرين. تسببت الخلافات في توقف كافة الأعمال بموقع المشروع وانسحاب موظفي تحالف المستثمرين، خلال الأيام الماضية، بعد إسناد تأمين المبنى لإحدى شركات الأمن التابعة لجهة سيادية.

رصدت «العربي الجديد» حالة السكون بالموقع، قطعها ضجيج سير المشاة نهارا على أرصفة المجمع وأضواء الميدان الخافتة ليلا، بينما تحول المبنى الأيقوني إلى بيت أشباح، بعد إخلائه من كافة المكاتب الحكومية والموظفين وعمال البناء والتشييد. أكدت المصادر أن الخلاف بين الصندوق السيادي المصري واتحاد المستثمرين، أحيل للتحكيم، لتقدير قيمة النفقات التي دفعها المستثمرون، والتوصل إلى اتفاق لرد الأموال التي سحبت من البنوك المحلية على ذمة مشروع التطوير، والتي فاقت 350 مليون جنيه.

وقع الصندوق السيادي اتفاقية شراكة مع التحالف الإماراتي الأميركي «كايرو هاوس» في ديسمبر/ كانون الأول 2021، لتحويل مبنى المجمع، أيقونة ميدان التحرير ورمز البيروقراطية المصرية منذ عام 1951، إلى فندق ضخم، وبدأ العمل بالمشروع مطلع أغسطس/ آب 2022، عبر تحالف مستثمري «كايرو هاوس» ومجموعتي الاستثمار والتنمية الأميركية، جلوبال فنتشرز جروب « Global Venture Group» وأكسفورد كابيتال والعتيبة للاستثمارات الإماراتية، على أن تعمل شركة اتحاد المقاولين اللبنانية CCC، مقاولا عاما للمشروع. قدر الصندوق السيادي قيمة العقد بـ 200 مليون دولار، مشيرا إلى أن تحالف المستثمرين سيتولى إعادة تأهيل وتطوير المجمع، ليصبح فندقا فاخرا بمستوى سبع نجوم، دون تحديد المخصصات التي ستدفعها للدولة، مقابل العقد، ومدة سريانه. يتضمن الاتفاق تحويل مجمع التحرير المؤلف من 14 طابقا، إلى فندق فاخر يضم 450 غرفة فندقية و50 جناحا، يشتمل أعلاه على أكبر مساحة مسطح فندقي، وحمام سباحة، ومطاعم ومناطق ترفيه بوسط القاهرة، باسم «كايرو هاوس»، خلال 31 شهرا، على أن تنتهي كافة الأعمال، خلال تلك المدة، لبدء تشغيل الفندق بنهاية العام الجاري 2024.

طلب اتحاد المستثمرين «الكونسرتيوم الأميركي - الإماراتي»، الحصول على جزء من ميدان التحرير لبناء «شكل هرمي» في واجهة المجمع وتوظيفه معماريا ضمن الرؤية البصرية المكملة للمسلة الفرعونية، والمحاطة بأربعة أسود جلبتها الحكومة من طريق الكباش بالأقصر، عاصمة الدولة الفرعونية القديمة «طيبة» لنصبها بوسط ميدان التحرير. قدم اتحاد المستثمرين، خطة محدثة للميدان تتضمن السيطرة على جزء من الميدان، وضمه للمشروع، وإقامة حواجز تحول دون مرور المواطنين وحركة المشاة المتجهة إلى محطة مترو الأنفاق وميدان التحرير نهائيا، وإزالة أبراج الاتصال التابعة لوزارتي الداخلية والاتصالات من أعلى المبنى لبناء حمام سباحة وصالات استقبال أعلى المبنى، تطل على المتحف المصري وميدان التحرير ونيل القاهرة.

طلب اتحاد المستثمرين ضم موقف السيارات متعدد الطوابق تحت سطح الأرض، بسعة 1200 سيارة، شمال مسجد عمر مكرم، وعلى مسافة أمتار من المجمع، المملوك لمحافظة القاهرة، ليخصص لخدمة عملاء فندق «كايرو هاوس»، دون غيرهم. اصطدم طلب المستثمرين بتوقيع الحكومة عقد إدارة وتشغيل موقف السيارات لصالح شركة «ترافيك» للملوكة لوزارة الداخلية، والتي تحتكر إدارة مواقف السيارات بميدان التحرير ومناطق حيوية بالعاصمة لمدة 25 عاما. وافق المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، في يوليو/ تموز 2023، برئاسة رئيس الوزراء، على طلب صندوق مصر السيادي، بتغيير الاستخدام الكامل لمبنى مجمع التحرير ليصبح فندقا ضمن خطة شاملة تستهدف إعادة استخدام مباني الوزارات والإدارات الحكومية وسط العاصمة، وتخطيط المناطق المحيطة والمتصلة بها، بهدف عرض أصول مملوكة للدولة للبيع للمستثمرين المصريين والأجانب، من بينها مبنى مجمع التحرير ووزارة الداخلية وخمسة أصول أخرى مملوكة للدولة، نقلت ملكيتها بالكامل لصندوق الثروة السيادي. ألغى قرار رئاسي صدر 2020، حالة المنفعة العامة عن المباني المطروحة للبيع والإدارة للقطاع الخاص، لنقل الملكية لصالح الصندوق السيادي، الذي أنشأته الحكومة عام 2018، بهدف إدارة ونقل ملكية الأصول العامة، وتحصين عمليات البيع من الطعن أمام القضاء، وأن تظل بعيدة عن الرقابة البرلمانية والشعبية، والحيلولة دون الطعن في عقود بيع الشركات والمباني والأصول العامة للمستثمرين أمام المحكمة الدستورية العليا. يقدر الصندوق السيادي قيمة الأصول التي تملكها حتى يوليو 2023، بنحو 12 مليار دولار. أفصحت هالة السعيد وزيرة التخطيط والرئيس التنفيذي للصندوق السيادي، عن خطة جديدة لإستغلال أراض ومباني تابعة لـ 13 وزارة سيادية وخدمية، أزيلت عنها صفة النفع العام بقرار جمهوري رقم 13 لسنة 2024، تشمل مقار وزارات الخارجية والعدل والمالية والصحة والسكان والتربية والتعليم، والنقل والسياحة، والآثار والتنمية المحلية، والتموين والإنتاج الحربي والإسكان والتضامن الاجتماعي والصناعة. قالت الوزيرة في تصريحات صحافية إن مجموعة كبيرة من مقار الوزارات ستحول إلى غرف فندقية، عبر شراكة مع القطاع الخاص.

قالت الوزيرة إن البنك الدولي طلب من الحكومة، تشكيل كيان جديد مغاير للصندوق السيادي، تسند إليه ملكية الشركات والأصول العامة التي ستطرح على القطاع الخاص ضمن برنامج وثيقة ملكية الدولة، منوهة إلى دراسة الحكومة لمطالب البنك. اعتبر أيمن سليمان المدير التنفيذي للصندوق السيادي أن تحويل مبنى مجمع التحرير إلى فندق، يأتي في إطار خطة مستهدفة من الحكومة لإنشاء 2600 غرفة فندقية وتطوير 15 ألف متر مربع من المساحات الخضراء، ضمن خطة عامة لمضاعفة الطاقة الفندقية خلال خمسة أعوام، بهدف زيادة عدد السائحين إلى 30 مليونا بدلا من 16 مليونا حاليا، لا تتوافر لهم سوى 216 ألف غرفة فندقية، بأنحاء البلاد.

يدفع أستاذ الاقتصاد بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، علي الإدريسي، بعدم مسؤولية تحالف المستثمرين عن فشل خطط تطوير مجمع التحرير خلال الفترة الماضية، مؤكدا أن بيروقراطية الجهاز الحكومي، ووجود أكثر من سعر صرف للدولار في الأسواق، ساهما في تباطؤ بيع الأصول العامة وتنفيذ أغلب المشروعات المسندة للقطاع الخاص خلال عامي 2022-2023. أشار الإدريسي إلى أن توحيد سعر الصرف، والتزام الدولة بتدبير الدولار للراغبين في شراء مستلزمات الإنتاج من الخارج، عبر البنوك الرسمية، سيساهمان في التزام المستثمرين بالعقود المبرمة مع الحكومة، وتدفق المزيد منهم، مبينا أن الحكومة ستكون المستفيد الأول من جراء تشغيل هذه المشروعات، في ظل حاجتها الماسة إلى رفع حصتها من النقد الأجنبي، وتدوير عجلة الاقتصاد المستمر في الركود منذ ثلاثة أعوام. باعت الحكومة حصصا في شركات عامة بقيمة 1,5 مليار دولار خلال الفترة من يوليو/ تموز 2023-يناير/ كانون الثاني 2024، مستهدفة زيادة الاحتياطي الأجنبي الصافي للسنة المالية الجارية بقيمة 6,2 مليارات دولار، وتسعى إلى بيع المزيد من الأصول، خلال العام المالي المقبل 2024-2025، بقيمة 1,5 مليار دولار، لسد فجوة العجز بين الصادرات والواردات، مواكبة لرد 19 مليار دولار من الودائع العربية في البنك المركزي، وتراكم النقص في النقد الأجنبي وزيادة الديون المحلية والدولية، وبقاء معدل التضخم عند مستوى رقمين. يتوقع صندوق النقد الدولي أن تحصل مصر على 639 مليون دولار من بيع محطتي توليد الطاقة من الرياح بجبل الزيت ومحطة تحلية مياه الزعفرانة بالبحر الأحمر بحلول يوليو المقبل. يعتبر صندوق النقد لجوء مصر إلى بيع أرض مدينة رأس الحكمة للإمارات بقيمة 35 مليار دولار، وتخفيض الجنيه بنسبة 40% في مارس/ آذار الماضي، والاستمرار في سياسة التشدد النقدي والمالي «خطوات صعبة ولكنها حاسمة» لمواجهة تحديات الاقتصاد الكلي. شهد مجمع التحرير اندلاع كافة الثورات العسكرية والشعبية في العصر الحديث، بداية من حركة الضباط الأحرار عام 1952، التي جاءت بعد عام من افتتاح المبنى كمقر للبيروقراطية الحكومية، التي مثلت كافة الوزارة المعنية بشؤون الخدمات الحكومية. خلال سنوات طويلة من الإهمال بداخل المبنى، أعيد تطوير الميدان عدة مرات، أزيل خلاله تمثال الخديوي إسماعيل مؤسس القاهرة الحديثة، خلال الفترة من 1863- 1879، وأزاح دخول مترو الأنفاق كل معالم الميدان التاريخي، ليعاد تطويره عدة مرات، جاء أخرها عام 2020، حيث بدأت الحكومة في تهجير الموظفين بداخله إلى مكاتب بديلة بالعاصمة، مستهدفة تحويل جزء منه إلى فندق ومكتبة عامة، ومركز للحكومة الإلكترونية.

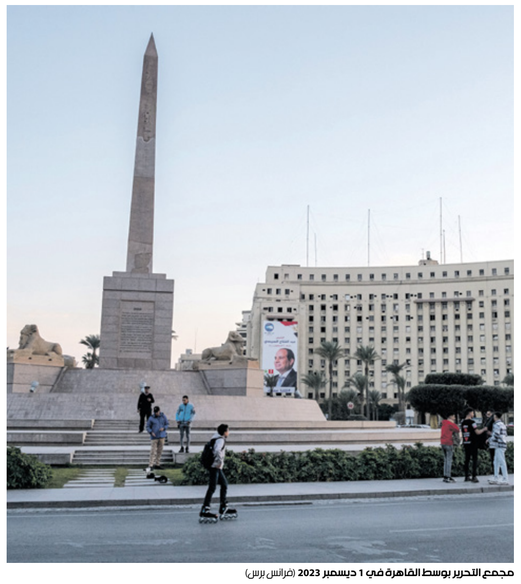

مجمع التحرير بوسط القاهرة في 1 ديسمبر 2023 (فرانس برس)

الجزائر

بائع بطاطس في سوق بالعاصمة الجزائر في 15 سبتمبر 2022 (فرانس برس)

الأسعار والتخزين يهددان منتجي البطاطا

الجزائر ـ **حمزة كحال**

يعيش المزارع الجزائري نور الدين ميلودي، المقيم في مدينة عين الدفلى غرب العاصمة الجزائرية، حالة من القلق الشديد على محصوله من البطاطا الذي بلغ إنتاجه منها هذا العام رقماً قياسياً فاق 400 طن، بعد أن وجّه ثلثي الإنتاج للتخزين في غرف تبريد خاصة بالمنطقة، رافضاً بيعها بثمن يقلّ عن تكلفة إنتاجها.

ويربط المزارع في تصريح لـ«العربي الجديد» مستقبل نشاطه بإيجاد حلّ لمعضلة عمّت مدينته بقوله: «ننتظر أن تشتري الدولة محصولنا من البطاطا أو يساعدنا القطاع الخاص في تصديره وإنقاذنا من الإفلاس».

دفعت «أزمة وفرة إنتاج البطاطا» مزارعي عين الدفلى التي يعيش نصف سكانها المقدّر عددهم بـ800 ألف نسمة من مداخيل الزراعة على غرار باقي مزارعي البطاطا في الجزائر، إلى عقد اجتماعات دورية من أجل إيجاد حلّ لمخزونهم من البطاطا التي تحولت وفرتها إلى نقمة على المزارعين بفعل انخفاض حاد في الأسعار الذي وصل إلى 30 ديناراً جزائرياً للكيلوغرام الواحد (0,32 دولار) في أسواق بيع الخضر بالجملة. وهو سعر يصفه المزارعون الذين تحدثت إليهم «العربي الجديد» بـ«الكارثي»، وسيسبب لهم خسائر فادحة بفعل ارتفاع تكلفة الإنتاج، خصوصاً الأسمدة المستعملة للحفاظ على جودة البطاطا بالإضافة إلى غلاء أسعار البذور. وما زاد من أوجاع المزارعين ارتفاع أسعار التخزين بسبب قلة غرف التبريد كمال جغدال، الذي قال لـ«العربي الجديد» إنه مدين بمبالغ كبيرة، وينتظر انفراج المشكلة وتحصيل عائدات بيعه البطاطا للوفاء بالتزاماته التي أصبحت تؤرقه. وعكس باقي المزارعين، يتمسك جغدالي برفض بيع محصوله بالأسعار الحالية، ويقترح رفع سعر الكيلوغرام الواحد على الأقل بـ15 ديناراً، لضمان هامش بسيط من الربح.

وبحسب المزارع الجزائري، فإن «منتجي البطاطا يتعرضون لاستغلال فاحش من قبل التجار الذين يشترون المحصول بأبخس الأثمان، ويبيعونه بأسعار مضاعفة في الأسواق، وهو ما يحرمنا من أي هامش ربح، ويجعلنا نعيش على الكفاف». ويضيف: «نحن نعمل طوال السنة، ونتحمل تكاليف باهظة، ولا نجني من وراء ذلك سوى الخسائر».

وتعليقاً على الأزمة، يقول رئيس الغرفة الفلاحية لولاية عين الدفلى، عبد الرحمن بن زيان، لـ«العربي الجديد»، إن «الأزمة ناتجة عن الوفرة الكبيرة في الإنتاج، وعدم قدرة المزارعين على تخزين محصولهم في غرف التبريد الخاصة، بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء، وعدم توفر أماكن التخزين العمومية، التي لا تتجاوز طاقتها الاستيعابية 100 ألف طن، في حين أن الإنتاج الوطني تجاوز 4 ملايين طن».

ويشير بن زيان إلى أن «الغرفة الفلاحية تحاول إيجاد حلول للأزمة، من خلال التنسيق مع الجهات المعنية، لتوفير أماكن تخزين إضافية، وتشجيع المزارعين على التعاونيات، لتسويق منتجاتهم بشكل جماعي، وتجنب الوقوع في فخ المضاربة والاحتكار».

وتعتبر البطاطا من المحاصيل الأساسية في الجزائر، حيث تحتل المرتبة الثالثة بعد القمح والحليب، وتستهلك الأسر الجزائرية ما معدله 4 كيلوغرامات من البطاطا أسبوعياً، وتعتبر من المواد الغذائية الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المطبخ الجزائري، وتدخل في تحضير العديد من الأطباق التقليدية، ما يجعل أي ارتفاع في أسعارها يؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين.

وتشير بيانات وزارة الفلاحة الجزائرية إلى أن إنتاج البطاطا في الجزائر بلغ خلال الموسم الفلاحي 2022-2023 أكثر من 7 ملايين طن، وهو رقم قياسي مقارنة بالسنوات السابقة، ويعود هذا الارتفاع إلى التوسع في المساحات المزروعة، والتي بلغت أكثر من 400 ألف هكتار، بالإضافة إلى تحسين أساليب الري والتسميد، وتوفير البذور المحسنة.

وتعتبر ولاية عين الدفلى من أبرز الولايات المنتجة للبطاطا في الجزائر، حيث تساهم بنحو 15% من الإنتاج الوطني، وتضم أكثر من 10 آلاف هكتار مخصصة لزراعة البطاطا، وتوفر فرص عمل لآلاف الأسر الريفية، وتعد مصدراً رئيسياً للدخل في المنطقة.

وتواجه الولاية تحديات كبيرة في تسويق المحصول، بسبب ضعف البنية التحتية للنقل والتخزين، وقلة الأسواق المنظمة، وهيمنة الوسطاء على السوق، وتلجأ الكثير من الأسر إلى بيع محصولها بأسعار منخفضة، خوفاً من فقدانه بسبب التلف أو السرقة، وتطالب الغرفة الفلاحية بإنشاء مراكز تجميع وتوزيع للمنتجات الزراعية، وتوفير وسائل نقل مبردة، وتنظيم عمليات البيع والشراء، وتشجيع الشراكة بين المنتجين والمستهلكين.

وتعتبر الغرفة أن هذه الإجراءات ستساهم في تقليص الفجوة بين الأسعار التي يحصل عليها المزارع والأسعار التي يدفعها المستهلك، وتحقيق عائد عادل للمنتجين، وتشجيعهم على الاستثمار في القطاع، وتحسين جودة المنتجات.

وتشير الغرفة إلى أن الحكومة الجزائرية اتخذت في السنوات الأخيرة عدة إجراءات لدعم قطاع الفلاحة، من بينها تقديم إعانات مالية للمزارعين، وتوفير القروض الميسرة، وتشجيع الاستثمار في القطاع، وتطوير البنية التحتية الريفية، وتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير، وتحديد أسعار بعض المنتجات الأساسية، ولكن هذه الإجراءات لم تكن كافية لحل مشكلة البطاطا، التي تتكرر كل سنة، وتلحق خسائر فادحة بالمزارعين.

وتطالب الغرفة الفلاحية بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لحل هذه المشكلة، وتقترح إنشاء صندوق خاص لدعم منتجي البطاطا، وتوفير تأمين ضد المخاطر، وتحديد أسعار مرجعية للمنتج، وتشجيع التصدير، وتطوير صناعة التحويل، وتوفير فرص عمل للشباب في القطاع، وتحسين ظروف العمل والمعيشة في الأرياف.

تقارير عربية

مال وناس

اليمن: أزمات النقل والجمارك والموانئ تؤجج الأسعار

عدن ـ **محمد راجح**

ارتفعت حدة المطالبات في اليمن بحل مشكلة النقل التي تستمر بالتوسع والتفاقم ملقية بتبعات وأعباء جسيمة على الأسواق المحلية والمعروض السلعي وكلفة البضائع المستوردة، وسط موجة غلاء جديدة تشمل مختلف المواد الغذائية الأساسية منذ مطلع مايو/ أيار 2024. يأتي ذلك مع بروز تأثيرات الأحداث المتصاعدة في البحر الأحمر التي تنضم إلى عديد التحديات الاقتصادية التي يواجهها اليمن بفعل الصراع الدائر في البلاد، حيث يشكو القطاع التجاري الخاص في اليمن من مشكلة النقل التي تستعصي على الحل، إضافة إلى ازدواجية الرسوم الجمركية والجبائية، وأزمة الشحن التجاري في ميناء الحديدة والتأخير الحاصل في مرور البضائع والحاويات.

ويدفع التجار العاملون في معظم المناطق اليمنية جمارك مزدوجة وجبايات في مداخل المدن ونقاط العبور على خطوط النقل بين المدن والمحافظات، مع تفاقم أزمة النقل البري وتباعد المسافات على خطوط السير المستحدثة، إضافة إلى العراقيل والجبايات المتصاعدة في الموانئ. وكشف القطاع التجاري الخاص في اليمن عن رفع تكلفة الجمارك الداخلية في اليمن لتصل إلى 100% على البضائع المستوردة من ميناء عدن أو غيرها من الموانئ في المناطق الجنوبية والشرقية، والتي تصل إلى مناطق الشمال، كما يتم إجبار المستورد أو التاجر الحاصل في مرور البضائع والحاويات، عدن مرة أخرى، وأطلق فريق الإصلاحات الاقتصادية في القطاع الخاص اليمني مطلع مايو/ أيار 2024، مبادرة لمعالجة مشكلة قطاع النقل في اليمن، حيث لا يزال يواجه تحديات كبرة نتيجة لتداعيات الحرب بالرغم من الهدنة المؤقتة التي يشهدها اليمن، إلا أنها لم تنعكس على قطاع النقل ككل بشكل إيجابي.

رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، مصطفى نصر، يوضح في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن مشكلة النقل وتأثيراتها وتبعاتها الاقتصادية قديمة وجديدة في نفس الوقت، لذا تقتضي الضرورة تجديد طرح هذه القضية من فترة لأخرى. ويشير رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (منظمة أهلية يمنية)، إلى أن هناك معوقات يومية عديدة تتصاعد في مداخل المدن والجبايات المفروضة، وغيرها من التحديات والصعوبات التي تجعل هذه القضية أولوية قصوى في أي مشاورات لإحلال السلام لأنها قضية إنسانية بالدرجة الأولى وليست اقتصادية فقط، بالنظر إلى تبعاتها على الأسواق وارتفاع كُلفة السلع. ويدعو تجار ومسؤولون في القطاع الخاص جميع الأطراف في اليمن إلى إيقاف حرب الإرجاءات، فحين خفت أصوات الرصاص والمعارك تعالت أصوات الإجراءات والتضييق على القطاع التجاري، وعلى حركة وتدفق السلع بين المحافظات والمدن.

يلاحظ في السياق، أن الجمارك في ميناء الحديدة أعلى بنسبة 25% عن الرسوم في ميناء عدن، لكن تكاليف شحن السلع والمنتجات براً من ميناء عدن أعلى بكثير عن فارق التعرفة، خصوصاً إلى مناطق سيطرة الحوثيين نتيجة تكاليف الجمارك والمصروفات، بحسب بعض التجار، فإن هناك نقاطاً للجباية استحدثت لتحصيل الأموال أثناء انتقال الحاويات من الرصيف إلى بوابة الخروج في الموانئ، إضافة إلى احتكار النقل البري، وارتفاع رسوم الأرضية وغرامات التأخير. التاجر عبدالله الزنم، يقول لـ«العربي الجديد»، إن الصعوبات التي يواجهها التجار المستوردون أضرت كثيراً بأعمالهم وأنشطتهم، حيث لم يلتقت أحد من سلطات الأطراف المتعددة لمعاناتهم في الاستيراد والنقل والتكاليف المرتفعة التي يتكبدونها وتهدد تجارتهم بالإفلاس. ويشير مسؤول بشركة ملاحية عاملة في مجال الاستيراد، هاني محرم، إلى أن هناك أزمة حادة في الموانئ لا تتوقف عند حدود الجبايات المستحدثة فيها، بل تشمل بطء الإجراءات والعراقيل في أرصفة الموانئ مع تردي وضعيتها وقدراتها على التعامل مع متطلبات الشحن والتفريغ للحاويات والبضائع.

كما تبرز قضية التلاعب بالضمانات المالية في جمرك ميناء عدن، التي أثيرت منتصف العام 2023، في أعقاب التوافق بين جميع الأطراف بوساطة خارجية على إعادة فتح وتشغيل ميناء الحديدة، بعد سنوات من الإغلاق بسبب الحرب والصراع في اليمن. في السياق، تؤكد الغرفة التجارية والصناعية المركزية بمأمانة العاصمة صنعاء أنها تعمل مع عدد من الجهات الحكومية على حل الإشكاليات التي تواجه سير أنسياب السلع الغذائية للسوق المحلية بسلاسة، بما يسهم في تجاوز العراقيل والمعوقات الناجمة عن تأخير البضائع والحاويات في موعدها، إذ يرجع مصدر مسؤول في الغرفة سبب هذه المشكلة إلى الشركات الملاحية.

مسؤول الاتصال والإعلام بالغرفة أحمد حسن ينوه في حديثه لـ«العربي الجديد»، بالدور الذي يقوم به القطاع الخاص في اليمن، لتغطية احتياجات الأسواق المحلية بالسلع الغذائية والاستهلاكية، بالرغم من الصعوبات والتحديات المتواصلة.

وتتسبب تحديات النقل الحالية في اليمن بارتفاع الأسعار بشكل أسرع من أي مكان آخر، وهي عامل مهم في ارتفاع التكاليف الإجمالية في اليمن، حيث تُعد تكاليف النقل اليوم أغلى بخمس مرات من أسعارها قبل الحرب في العام 2014، حسب تجار لـ«العربي الجديد».

ارتفاع تكلفة الجمارك الداخلية إلى 100% على البضائع

سوق في صنعاء يوم 8 إبريل 2024 (محمد حويس/فرانس برس)

الخليج

مشاريع إماراتية متعددة الأطراف

إبراهيم عنمان

شهدت الفترات الأخيرة نشاطاً ملحوظاً لدولة الإمارات العربية المتحدة في عقد اتفاقيات أو المشاركة في مشروعات اقتصادية ثنائية ومتعددة الأطراف سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.

من بين هذه الاتفاقيات والمشروعات يحتل كل من مشروع «الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا» (IMEC) واتفاق «طريق التنمية» (DRP) أهمية استراتيجية بالغة، بالنظر إلى النطاق الجغرافي لكل منهما ومردودهما الاقتصادي والتجاري والبلاعبين الدوليين المشاركين. وفي 13 فبراير/ شباط الماضي، وقع الرئيس الهندي ناريندار مودي، خلال زيارته للإمارات التي استمرت يومين، مع نظيره الإماراتي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان اتفاقاً إطارياً بين الحكومتين بشأن مشروع «الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا» (IMEC) الذي أعلن عنه في سبتمبر/أيلول الماضي على هامش قمة مجموعة العشرين في نيودلهي، وشهد العراق يوم 22 إبريل/نيسان الماضي توقيع مذكرة تفاهم رباعية بين دولة الإمارات والعراق وتركيا وقطر بخصوص إطلاق «طريق التنمية» (DRP) بتكلفة تقارب الـ 17 مليار دولار، بحضور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني ووزير الطاقة والبنية التحتية الإماراتي سهيل المزروعي ووزير المواصلات القطري جاسم السليطي.

وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن الإمارات كانت قد استبقت إطلاق هذين المشروعين بالتوقيع مع الطرفين الرئيسيين لكليهما (تركيا والهند) على اتفاقية للشراكة الاقتصادية الشاملة مع نيودلهي في فبراير/شباط من عام 2022، كما أعلن البلدان فيما بعد عن إنشاء ممر للأمن الغذائي يتناسب مع مشروع (IMEC)، ومع انقرة في الثالث من مارس/آذار من 2023 ودخلت حيز النفاذ في الأول من سبتمبر/أيلول من العام ذاته.

وجهان لعملة واحدة

من جانبه، ذكر رئيس ديسك الشرق الأوسط بمركز دراسات السياسة الدولية في روما (CeSPI)، جوزيبي دينتيتشه أن «المشاركة في الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط (IMEC)، وكذلك في مشروع طريق التنمية تمثل، من وجهة نظر دولة الإمارات، وجهان لعملة واحدة. والحقيقة هي أن أبو ظبي تعتبر كلاً منهما أداة مهمة في سياستها الخارجية، من شأنها تعزيز مكانة البلاد الدولية فيما يتعلق بقوالب التعاون المصغر عبر استغلال تلك المنصات الاستراتيجية متعددة الأطراف التي تحظى بعضويتها».

وأوضح دينتيتشه أن "من بين هذه المبادرات يبرز منتدى I2U2 (الذي يضم إسرائيل والهند والولايات المتحدة والإمارات) واتفاقيات إبراهيم مع إسرائيل والبحرين والمغرب، ومبادرة التعاون الثلاثي (التي تضم الإمارات وفرنسا والهند)، علاوة على مجموعة بريكس واتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) مع نيودلهي"، مشيراً إلى أن "من شأن المشاركة في مشاريع البنى التحتية ذات القيمة الجيواقتصادية العالية، من ناحية أخرى، المساعدة في وضع البلاد كمركز عالمي للنقل والخدمات اللوجستية، أي إلى حد ما «صين شرق أوسطية» مع مبادرة «الحزام والطريق» التي تشكل الإمارات أحد أطرافها». وليس من قبيل الصدف، وفقاً للباحث الإيطالي، أن تشجع الإمارات شركاتها، شأنها في ذلك شأن الصين، في إدارة هذه التكتلات متعددة الأطراف أيضاً كأداة للتأثير الاقتصادي.

استراتيجية متعددة الأقطاب

بدوره، قال الباحث بمؤسسة (Rie) لأبحاث الصناعة والطاقة، فرنشيسكو ساسّي، إن «اهتمامها بالمشاركة في كلتا الاتفاقيتين يسلط الضوء على قدرتها الخاصة على التحرك عبر تعقيدات المنافسة في المنطقة حيث لم يتمكن لاعبون آخرون حتى الآن من الصمود فيها، أو أن المخاطرة بها لا تستحق احتمالية العودة إلى حلبتها».

وأوضح ساسّي أن «شركاء الإمارات في اتفاق طريق التنمية، على سبيل المثال، لديهم مواقف على النقيض تماماً من مواقف أطراف IMEC بشأن تسوية الصراع بين إسرائيل وحماس وحل الدولتين»، مشيراً إلى أن «الدبلوماسية الإماراتية تتحرك على عدة جبهات، في مقدمتها الطاقة على وجه الخصوص. وفي هذا السياق علينا أيضاً أن نأخذ في الاعتبار قدرات البلاد المالية التي يستطيع صندوق سيادي مثل ADQ توفيرها: من تركيا إلى عمان، ومن مصر إلى أذربيجان».

واستدرك الخبير الإيطالي بقوله: «نحن بصدد استراتيجية متعددة الأقطاب من شأنها، مع استمرار الصراع في الشرق الأوسط وظهور بؤر توتر ساخنة متعددة (كما هو الحال في البحر الأحمر)، أن تبرز جميع تناقضات دعم شركاء لديهم ، أحياناً، مواقف متعارضة فيما بينهم».

مصالح وتوازنات إقليمية

وأخيراً، رأى المحلل الجيوسياسي بمركز أبحاث (Med-Or) التابع لمجموعة ليوناردو الإيطالية لصناعات الدفاع ومجلة «فورميكي» الإيطالية، إيمانويلي روسّي، أن «أبو ظبي، في واقع الأمر، شريك عربي ولا سيما للولايات المتحدة، ولكن أيضاً للاتحاد الأوروبي»، مضيفاً أن «الإمارات مهتمة، علاوة على ذلك، بتعميق روابط أخرى: وعلى رأسها التأكيد على العلاقات مع الهند، القوة الناشئة في الوقت الحالي، وكذا مع اليابان وكوريا الجنوبية ومع الصين بطبيعة الحال. كما يتعين عليها أن تبقي على قنوات الحوار مع تركيا من أجل تجنب تعقيد التوازنات الإقليمية».

وشدد على أن «موقف دول مثل الإمارات هو على وجه التحديد ما يجعلنا ندرك مفهوم ممر IMEC بشكل مختلف في الغرب وغيره. ومن الممكن أن تكون الفكرة الأساسية التي قام عليها هي التنويع الدائم من وجهة نظر إزالة المخاطر»، مستدركاً بقوله إنه «إذا كان هذا الممر يمثل للأوروبيين مشروعاً بديلاً لطريق الحرير، وربما مع مبادرة الحزام والطريق، فإن الإمارات تعتبره، بشكل أو بآخر، مكملاً لمشروعات أخرى. وفي الوقت الراهن، لا تتعامل أبو ظبي مع الممر على أنه مسألة خيار، لأنها في الواقع تشارك وتصطف مع كل ما من شأنه تطوير مصالحها».

وخلص المحلل الإيطالي إلى أنه «إذا كانت مشاركتها في بعض المشاريع ستؤدي إلى نتائج عكسية، فإن الإمارات ستقاطعها في أقرب وقت ممكن، لأنها ليست مكبلة بقيود استراتيجية. وهكذا فإن استكشاف إمكانية وجود مساحات في اتفاق طريق التنمية يتبع النهج الذي تسير عليه بشكل مثالي. ولا ننسى أخيراً أن الإمارات أحد أطراف مبادرة الحزام والطريق أيضاً».

أخبار العرب

بورصة قطر باللون الأخضر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الخميس باللون الأخضر بدعم نمو ستة قطاعات يتقدمها قطاع العقارات. ارتفع المؤشر العام بنسبة 0,77%، رابحاً 74,17 نقطة عن مستوى أول من أمس الأربعاء. ودعم أداء الجلسة نمو ستة قطاعات تتقدمها العقارات بواقع 2,30%، بينما تراجع قطاع التأمين وحيداً بـ1,30%.

وبشأن التداولات فقد تراجعت السيولة إلى 479 مليونا و120 ألف ريال، مقابل 562 مليونا و440 ألف ريال أمس الأربعاء، وانخفضت أحجام التداول عند 173,3 مليون سهم، مقارنة بـ240,16 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 15,85 ألف صفقة مقابل 19,7 ألف صفقة في جلسة الأربعاء.

ومن بين 52 سهماً نشطاً، تقدّم سهم «الأهلي» الارتفاعات بـ5,98%، بينما جاء «قطر» على رأس التراجعات بـ2,09%.

واستقر سعر أربع أسهم. وجاء سهم «قامكو» المرتفع 1,01% في مقدمة نشاط الكميات بحجم 30,01 مليون سهم.

وتصدر سهم «كيو إن بي» نشاط السيولة بـ70,22 مليون ريال.

الكويت تزيد حيازتها من سندات الخزانة الأميركية

كشفت بيانات رسمية ارتفاع قيمة حيازة دولة الكويت من سندات الخزانة الأميركية في شهر مارس/آذار 2024 بنسبة 17,87% سنوياً بما يعادل 7,02 مليارات دولار. وحسب التقرير الشهري الصادر عن وزارة الخزانة الأميركية، أول من أمس الأربعاء، بلغت حيازة الكويت من سندات الخزانة 46,31 مليار دولار في مارس/آذار السابق، مقابل 39,29 مليار دولار بالشهر ذاته عام 2023. وقياساً بمستواها في شهر فبراير/شباط المنصرم البالغ 46,72 مليار دولار، فقد انخفضت حيازة الكويت من سندات الخزانة 0,88%. ومنذ بداية العام الحالي – على مستوى الربع الأول من 2024 – فقد انخفضت حيازة الكويت من سندات الخزانة 0,09%؛ إذ كانت تبلغ في ختام 2023 نحو 46,35 مليار دولار. وكشف البيانات أن الحيازة الكويتية من السندات تنوعت بين 44,84 مليار دولار سندات طويلة الأجل، و1,47 مليار دولار سندات قصيرة الأجل.

أخبار العالم

الصين تضخ سيولة في النظام المصرفي

أجرى بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) أمس الخميس، عمليات إعادة شراء عكسية لأجل سبعة

تقرير

يعاني الاقتصاد الإسرائيلي من تأثيرات العدوان على غزة، حيث يرتفع التضخم بما يفوق توقعات السوق، ويسيطر عدم اليقين على مآل أسعار الفائدة

متاعب الاقتصاد الإسرائيلي

التضخم يفوق التوقعات وخفض تصنيف الموانئ

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يتلقى الاقتصاد الإسرائيلي ضربات موجعة ومتلاحقة، فيما تعيش السلطات النقدية والمالية في تخبط، على وقع انعكاسات العدوان على غزة على مؤشرات السوق، وحالة عدم اليقين التي تطاول القطاعات الاقتصادية، وتصاعد التضخم وزيادة عجز الموازنة. وتأتي المؤثرات الخارجية لتعمّق الأزمات، أبرزها الحصار الذي يطاولها من البحر الأحمر، والمقاطعة التركية والاحتجاجات العالمية غير المسبوقة التي تطاول سمعة إسرائيل المالية وتضرب قدرتها على جذب الاستثمارات، ما ينعكس خفضاً متواصلاً في تصنيفها الائتماني. وقد أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي الأربعاء الماضي، أن ارتفاع التضخم في إبريل/نيسان بنسبة 0,8 في المائة بما يزيد عن التوقعات، ما يزيد من تحديات بنك إسرائيل حول تحريك سعر الفائدة. وجاءت هذه النسبة ارتفاعاً عن 0,6 في المائة الشهر الماضي و0,8 في المائة في إبريل 2023، وكانت توقعات السوق تشير إلى ارتفاع شهري بين 0,5 و0,6 في المائة. ويأتي ارتفاع التضخم قبل اجتماع بنك إسرائيل لتقرير مصير سعر الفائدة في نهاية الشهر. وتبلغ نسبة الفائدة حالياً 4,5 في المائة، ويبدو أن بنك إسرائيل سينظر في الاتجاهات طويلة المدى، سواء كان هناك انتعاش في الاستهلاك الآن بعد الدخول في روتين الحرب، أو ما إذا كان التضخم معتدلاً بما يكفي للسماح بخفض سعر الفائدة بالفعل في القرار القادم، وفق «كالكاليست».

بالإضافة إلى ذلك، ارتفع العجز السنوي في الميزانية إلى مستوى 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في إبريل، ومن المتوقع أن يستمر في الصعود حتى أكتوبر/ تشرين الأول، وبالتالي، فإن السياسة المالية التوسعية للخزانة ربما تكون اعتبارًا آخر لسياسة الحكومة والبنك المركزي عندما يتعلق الأمر بالتفكير في خفض أسعار الفائدة. ويتوقع يوناتان كاتز من شركة ليدر كابيتال ماركتس الإسرائيلية في حديث مع صحيفة «غلوبس» الإسرائيلية أنه «في ضوء حالة عدم اليقين الجيوسياسي والضغط من أجل زيادات الأسعار والذي من المتوقع أن يستمر في الفترة المقبلة، من غير المتوقع خفض سعر الفائدة في اجتماع بنك إسرائيل المقبل». ويضيف كاتس أنه بدون زيادة كبيرة في سعر صرف الشيكل، لن يحدث خفض لسعر الفائدة من قبل بنك إسرائيل هذا العام. وتوقع بنك إسرائيل أنه خلال عام 2024 سيتم إجراء ثلاثة تخفيضات أخرى في أسعار الفائدة، مما سيؤدي إلى معدل 3,75 في المائة في نهاية هذا العام.

ويقول أوري غرينفلد، الخبير الاقتصادي وكبير الاستراتيجيين في شركة ليدر ليب، لصحيفة غلوبس إن المؤشر الحالي هو مجرد بداية لموجة جديدة من زيادات الأسعار: «آثار الحرب كانت انكماشية (ساهمت في انخفاض الأسعار) في الأشهر الأولى، لكنها أصبحت الآن تضخمية وسنستمر في رؤية ذلك في المستقبل».

يوضح غرينفلد أنه سيكون من الممكن رؤية ذلك في سوق الإسكان بسبب نقص العمال الأجانب، ومشاكل النقل نتيجة مخاطر النقل إلى إسرائيل وأسعار الطيران بسبب تجنب الشركات العمل في إسرائيل. في موازاة ذلك، خفضت شركة «ستاندرد آند بورز معالوت»، التابعة لشركة «ستاندرد آند بورز غلوبال»، توقعات التصنيف الائتماني لشركة السكك الحديدية الإسرائيلية وشركة الموانئ الإسرائيلية من مستقر إلى سلبي، وأشارت إلى أن المزيد من التخفيض في التصنيف الائتماني لإسرائيل سيؤدي إلى تخفيض فعلي للتصنيف الائتماني للشركات. بالإضافة إلى ذلك، تركت الشركة توقعات التصنيف الائتماني لشركة المياه الحكومية مكورت دون تغيير.

وفي الشهر الماضي، خفضت شركة التصنيف ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني لإسرائيل من AA- إلى A+، تاركة توقعات التصنيف عند «سلبي» وذلك على خلفية العدوان على غزة واحتمال تدهور الوضع الأمني في مناطق أخرى أيضًا. والآن، تقوم الوكالة بتخفيض توقعات التصنيف الائتماني لشركة السكك الحديدية الإسرائيلية، حيث باع المستثمرون الأجانب أسهما وسندات إسرائيلية خلال الأشهر السبعة للعدوان على غزة بقيمة 22 مليار شيكل (6 مليارات دولار)، في حين اشترت المؤسسات المحلية والجمهور بقيمة 28 مليار (7,5 مليارات دولار) شيكل في الوقت نفسه. ويتزايد اعتماد سوق الأوراق المالية على المؤسسات، ويتزايد الخوف من تحويل الأموال إلى الخارج. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي انخفاض النمو، كما هو متوقع في العام المقبل، إلى الركود التضخمي، وهو مزيج نادر من انخفاض النمو وارتفاع التضخم. فيما ذكرت صحيفة «غلوبس» الاقتصادية الأسبوع الماضي أنّ وزارة المالية الإسرائيلية تستعد لزيادة الضرائب لمنع زيادة العجز في موازنة العام القادم. ووفق الموقع الإسرائيلي، قد ترتفع ضريبة القيمة المضافة أعلى من النسبة المعتمدة بالفعل البالغة 18 في المائة.

تراجع بورصة تل أبيب

تراجع مؤشر بورصة تل أبيب 35 بنسبة 1,3 في المائة، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل في الربع الأول من 2024 بنسبة 1,4 في المائة مقارنة بالربع الرابع من 2023، لكنه انكمش مقارنة بالربع المقابل بنسبة 1,4 في المائة. وستصدر البورصة، الأسبوع المقبل، نداء تقترح فيه فتح التداول أيام الجمعة، من أجل الحفاظ على تداخل أيام التداول مع بورصات العالم، وبالتالي تشجيع نشاط المستثمرين الأجانب الذين تتقلص حيازاتهم لدى الاحتلال.

داخل قطار إسرائيلي، تل أبيب، فبراير/ شباط 2023 (جالل عوير/ فرانس برس)

يتوقع الاقتصاديون أن يؤجل بنك إسرائيل خفض سعر الفائدة

إلى أي مدى خسرت تل أبيب أموال الغرب؟

يحاصر الشباب الغربي دولة الاحتلال وسط مظاهرات ملأت الشوارع. وتأتي رغم اللوبيات النافذة والغنية

لندن ـ **موسى مهدي**

إلى أي مدى فقد «الكيان المحتل» جداوه الاقتصادية والسياسية للكفيل الغربي بعد حرب غزة؟ وهل باتت إسرائيل عبئاً مالياً وسياسياً على واشنطن، وإلى مدى باتت تضر بمكانة الدولة العظمى للولايات المتحدة وأوروبا؟

أسئلة باتت تطرح بقوة بالعواصم الغربية في أعقاب الحرب العدوانية على غزة التي دخلت شهرها الثامن وسط صمود المقاومة الفلسطينية في وجه القصف المتواصل والحصار والدعم الغربي المادي والنوعي اللامحدود للكيان المحتل. على صعيد الداخل الأميركي، من الواضح أن الكيان الإسرائيلي بات يخسر الدعم الشعبي والسياسي المهم لبقائه في المستقبل، حيث دعمت الولايات المتحدة الكيان بنحو 300 مليار دولار منذ العام 1949. فقد أظهر استفتاء غالوب الذي أجري في مارس/آذار الماضي، أن 55% من الشباب يعارضون إسرائيل وحربها البشعة على غزة. وترجمت هذه المعارضة في المظاهرات الشعبية بالعواصم الغربية والأحتجاجات الطلابية الحاشدة في الجامعات الأميركية والأوروبية العريقة، مثل هارفارد وكولومبيا وستانفورد وجنوب كاليفورنيا وأوكسفورد والسوربون. وتشير هذه الاحتجاجات التي فاضت بها الشوارع، إلى أن مشروع الاحتلال الإسرائيلي بدأ يفقد عملياً الدعم الغربي، وأن مستقبل بقاء الكيان لم يعد مرغوباً فيه وسط الأجيال المقبلة وفق مراقبين.

وفي استفتاء «بيو» الذي أجري في فبراير/ شباط، أعرب 56% من الشباب الأميركي بين سن 18 و29 سنة عن معارضتهم لإسرائيل واحتجاجهم على عدوانها على قطاع غزة ويرون أنها على خطأ. وهذه الفئة العمرية المؤثرة في الانتخابات الأميركية ستضع بصماتها في إدارة القرار خلال السنوات المقبلة، كما أن هذه الأجيال الجديدة هي التي ستقود الفكر الغربي وستدير مؤسساته المالية والاقتصادية وتشكل الاستراتيجيات الجديدة لأميركا وأوروبا في المستقبل. كما أظهر تحليل بمعهد الدراسات الخارجية البريطاني « تشاتام هاوس» تراجع الدعم الحزبي لإسرائيل في أوروبا وأميركا داخل الأحزاب التقليدية رغم تهديد وإغراءات اللوبيات السياسية والمالية في أوروبا ونفوذ «أيباك»، اللوبي القوي والغني الذي يدعم إسرائيل في أميركا. وحسب مسح غالوب في فبراير/ شباط تراجع الدعم السياسي لإسرائيل بنسبة 18% لدى الحزب الديمقراطي و7% لدى الحزب الجمهوري في أميركا وربما يكون تراجع بنسبة كبيرة في البرلمان الأوروبي الذي يطالب بعض أعضائه بفرض عقوبات اقتصادية على الكيان الصهيوني.

وما تلاها من العدوان على غزة أحدثت تحولاً جذرياً في الرأي العام الأميركي والأوروبي وبثت الوعي حول الظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال الإسرائيلي. ويشير مسح بيو إلى أن البالغين الأصغر سناً في الولايات المتحدة يعارضون تقديم الولايات المتحدة معونات عسكرية ومالية لإسرائيل مقارنة بكبار السن.

في هذا الصدد يقول ستيفن أم والت الزميل بمعهد بلفور للدراسات بجامعة هارفارد في تحليل بصحيفة « فورن بوليسي»، إن الفوائد الأميركية من دعم إسرائيل لم تعد تساوي الكلفة التي تدفعها البلاد وحان الوقت لإنهاء العلاقة الخاصة مع إسرائيل. ويقول في تحليله، إن الحرب الإسرائيلية على غزة قدمت المزيد من الأدلة على أنه لا ينبغي للولايات المتحدة أن تقدم لإسرائيل دعمًا اقتصاديًا وعسكريًا ودبلوماسيًا غير مشروط. وأشار إلى أن فوائد هذه السياسة صفر للولايات المتحدة، مقارنة بتكاليفها المرتفعة والمتزايدة. وقال، بدلاً من العلاقة الخاصة، تحتاج الولايات المتحدة وإسرائيل إلى علاقة طبيعية. ويذكر أنه مع تزايد العزلة الدولية لإسرائيل، أصبح اعتمادها على الغطاء الدبلوماسي الأميركي شبه كامل. وتشير بيانات مكتبة الكونغرس في، إلى أن إسرائيل تلقت معونات مالية بلغت 160,5 مليار دولار منذ إنشائها. إضافة إلى الدعم الذي تتلقاه حالياً خلال العام الجاري وهي تواصل احتياج غزة. وبعادل الدعم المالي الأميركي بحساب التضخم، أي القيمة الشرائية للدولار اليوم، 300 مليار دولار، وفق حسابات مجلس العلاقات الخارجية الأميركي، وذلك إضافة إلى الدعم الفني والتقني من قبل الجيش الأميركي والتدخل العسكري المباشر لدعم جيش الاحتلال في حروبه العدوانية ضد الفلسطينيين والدول العربية واستخدام أميركا لنفوذها الدبلوماسي في المؤسسات الأممية.

أميركا قدمت لإسرائيل مساعدات مالية بـ300 مليار دولار منذ إنشائها

تظاهر بجامعة جنوب كاليفورنيا مناصرة لفلسطين (بارتريك فالون/ فرانس برس)

آسيا تقود الطلب على الغاز المسال

طوكيو ـ **العربي الجديد**

قال محللون في معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة إن دول آسيا ستقود الطلب على الغاز المسال الطبيعي في المستقبل، خاصة الاقتصادات الخمسة الكبرى، وهي اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية وتايوان. وذلك إضافة إلى الأسواق الصغيرة الناشئة في آسيا، وهي إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وباكستان ووفق التقرير، فإنه من خلال النظر في أهم عشر أسواق آسيوية ناشئة عند دمجها، سيكون لديها طلب محتمل على الغاز الطبيعي المسال على مدى العقدين المقبلين مثل ما لدى الهند والصين مجتمعتين. وكما هو الحال مع جميع توقعات الطلب، فإن إمكانية تحقيق هذه الإمكانية تعتمد على التغلب على بعض التحديات الكبيرة في الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول المستهلكة للغاز الطبيعي.

وعلى سبيل المثال، فإن ماليزيا وإندونيسيا كانتا من بين مصدري الغاز الطبيعي المسال، وتتطلعان الآن إلى أن تصبحا مستوردين مهمين. كما ترى كل من تايلاند وباكستان وبنغلادش وفيتنام والفيليبين أن الغاز الطبيعي المسال ضروري لتكملة انخفاض إنتاج الغاز المحلي. وبدأت ميانمار واردات الغاز الطبيعي المسال لمعالجة أزمة الطاقة، وتتحرك هونغ كونغ وسنغافورة إلى حد كبير لحجز عقود الغاز بسبب المخاوف البيئية وأمن الإمدادات. وقالت شركة جيرا، أكبر مرافق الطاقة في اليابان، أمس الخميس، إنها تخطط لاستثمار خمسة تريليونات ين (نحوه32 مليار دولار) على مدى العقد المقبل في الطاقة المتجددة وأنواع الوقود الجديدة مثل الهيدروجين والأمونيا، وكذلك الغاز الطبيعي المسال، وذلك وفق ما ذكر تقرير لوكالة رويترز أمس الخميس.

ووفق التقرير، بحلول السنة المالية 2035، يستهدف أكبر مشتري الغاز الطبيعي المسال في اليابان شراء أكثر من 35 مليون طن متري من أحجام معاملات الغاز الطبيعي المسال السنوية، مع الحفاظ على المستويات الحالية. وتريد JERA أيضًا تعزيز قدرة الطاقة المتجددة إلى 20 جيغاواط من 5 جيغاواط الآن ومعالجة حجم الهيدروجين والأمونيا إلى 7 ملايين طن من لا شيء الآن.

وقال يوكيو كاني، رئيس الشركة، للصحافيين: «من دون نطاق معين للتعامل مع الغاز الطبيعي المسال، سيكون من الصعب أن يكون لدينا حضور عالمي يمكنه توفير إمدادات مرنة باستمرار لليابان». وأضاف أن JERA تريد تأمين إمدادات مستقرة من الغاز الطبيعي المسال لليابان وأماكن أخرى في آسيا وتقديم حلول لمعالجة التقلبات في الطلب على الوقود مع الحفاظ على حصتها في السوق. وفق ما نقلت رويترز.

وقالت جيراً إن كل مجال من مجالات التركيز الثلاثة سيحصل على ما بين تريليون إلى تريليونين من الاستثمارات على مدى العقد، مع انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 60% على الأقل عن عام 2013.

ومن جانبها، تعتزم شركة النفط والغاز العملاقة تشاينا ناشيونال أوفشور أويل كورب (China National Offshore Oil Corp)، المملوكة للدولة والمعروفة اختصاراً باسم «سينوك»، توسعة أسطولها من ناقلات الغاز الطبيعي المسال لتعزيز قبضتها التجارية في السوق العالمية.

اليابان والصين والهند وكوريا وتايوان أكبر المستوردين

أول ناقلة تستخدم الغاز المسال بشنغهاي (فرانس برس/Getty)

رؤية

مصر بين ثُلاثي القروض والهبرات والكباري

مجدي عبد الهادي

لو أردنا إجمال المسار الاقتصادي المصري اليوم في ثلاث كلمات لا غير، فلن نجد أدقّ ولا أبلغ من ثلاثية القروض والهبرات والكباري، كاشمل الكلمات دلالة عن المحاور الأساسية لعمل السياسات الاقتصادية المصرية، والأكثر تعبيراً عما يكمن وراءها من إشكاليات قادتنا للأوضاع الصعبة الحالية.

وبالطبع ليست المشكلة في الثلاث كلمات نفسها بمعانيها المباشرة حصراً، بل في ما تمثّله وما يكمن خلفها من دلالات أشمل في السياق المصري المعاصر، مُجسّدةً في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة المصرية طوال العقد الأخير بالخصوص.

فخلف كل كلمة من الثلاث تكمن إشكاليات عدة، يتقاطع ويتشابك بعضها مع بعض في المعنى والمحتوى، وإن اختلفت في الزاوية مع كل واحدة منها، لتلتقي كلها في نفس النقطة وعلى نفس النتائج تقريباً، بالاشتراك في وضع الاقتصاد، بمجموعه تحت المقصلة المُزدوجة للاستبداد السياسي وعدم الرشادة الاقتصادية، بأكثر الأوصاف أناقةً وتحفُّظاً.

القروض: تمثّل القروض أولها وأخطرها في السياق الراهن؛ خصوصاً بما تتضمّنه من تعميق للتبعية المالية للاقتصاد تجاه الخارج، وتكمن خلف القروض في السياق المصري ثلاث إشكاليات مباشرة وغير مباشرة.

أولى الإشكاليات، المباشرة والواضحة بشكل خاص، هي الاستدانة المُفرطة داخلياً وخارجياً، بما لمصر معها من خبرات تاريخية مؤلمة، كانت أخطرها الذروة الإسماعيلية في القرن التاسع العشر، التي انتهت بالاحتلال الإنكليزي لمصر، واستعباد ماليتها العامة - لحدّ تصفية خدمات التعليم والصحة بصورة شبه كاملة - لأكثر من ثلاثين عاماً، تليها الذروة المباركية في ثمانينيات القرن الماضي، التي انتهت بمشاركة مصر في حرب الخليج الثانية وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي أوائل التسعينيات؛ كثمن سياسي واقتصادي لخفض وجدولة ديونها إنقاذاً لها من الإفلاس.

وقد عادت مصر لتُفرط في الاستدانة بذروة جديدة طوال العقد الأخير، بعد عقدين ونصف تقريباً من تعلّم درس الاستدانة الخارجية وترشيدها طوال ما بقي من عهد مبارك وسنوات ثورة يناير القليلة، تلك الذروة الجديدة التي تجاوزت قدرة الاقتصاد على الاستيعاب المرن دون أزمات سداد؛ بما انعكس على الملاءة المالية للبلد واضطرّها لبيع العديد من الأصول والمشروعات، فضلاً عن الخفض الكبير المتتالي لسعر الصرف، وهو الوضع الذي كانت مصر في غنى عن التردّي إليه، لو تصرّفت الإدارة السياسية بقدر أكبر من الرشادة الاقتصادية والمالية، أو لو امتلكت البلد على الأقل مناخاً سياسياً وإعلامياً يسمح بالرقابة والمساءلة؛ ومن ثم مراجعة السياسات وتغيير مسارها قبل أن تتفاقم الأضرار إلى هذا الحد.

الإشكالية الثانية، لكن غير المباشرة، والمؤثرة على المستوى الجزئي، هي ما تمثله القروض والدين العام من سياسة مالية غير كفؤة وغير عادلة بطبيعتها، فهي أعلى تكلفة وأبعد عن التمثيل الشعبي نسبياً من جهة، كما أنها تسهم في إعادة توزيع الدخول والثروات لصالح الدائنين أصحاب الفوائض المالية على حساب الشغيلة والفقراء، من جهة أخرى، فضلاً بالطبع عن تأثيرها السلبي على كامل الاستقلالية المالية والاقتصادية والسياسية للبلد المدين، والاضطرار لبيع أصول وأراضي البلد «بيع المُضطرّ»، بما يتضمّنه من شروط مُجحفة وأثمان بخسة في أغلب الوقت.

أما الإشكالية الثالثة، غير المباشرة كذلك، لكن المؤثرة على المستوى الكلي، فهي نمط النمو القائم على المديونية، والذي يتسم بعدم الاستدامة بطبيعته، فهو غير قادر على الاستمرار بشكل مستقر؛ بما يتضمّنه من ارتدادات انكماش عكسية خلال سنوات قليلة لا غير، خصوصاً في حالات التعثّر المالي المُرجّح دوماً في هذا النمط، كما حدث في مصر عامي 2017 و2023 على التوالي، عندما انكمش الناتج المحلي الإجمالي فورياً بالتوازي مع الخفض الاضطراري لسعر الصرف؛ بما مسح أغلب صافي النمو المُحقّق بالناتج الإجمالي بفضل هذه المديونية، والذي على الأرجح يصبح سلبياً لو خصمنا منه القيمة الحالية للزيادة بالدين الخارجي خلال نفس الفترة.

الهَبْرَات: بالمثل تمثّل الهبرات ثلاث إشكاليات أخرى مترابطة، تتضح في معنى اللفظ الدارج نفسه كلفظ سيئ السمعة بطبيعته، حدّ غرابة دخوله في نطاق لغة وخطاب المسؤولين في الاجتماعات والمؤتمرات العلنية والرسمية.

الإشكالية الأولى هي الإدارة الشخصية الارتجالية القائمة على سلطة مُفرطة بيد بضعة أشخاص، تنتهي كلها في حالتنا المصرية في قبضة رئيس الجمهورية وحده، فتخصيص المال العام للأغراض المختلفة، بما فيها أكثرها منطقيةً ونُبلاً، يجب أن يخضع من حيث المبدأ لدراسة طُويلة ومُعمّقة يقوم بها فنّيون مُتخصصون، يخضعون لمعايير علمية وإجرائية مُحددة، وليس بتقديرات فردية ارتجالية بمنطق «المُؤكشة» بالتعبير العامّي المصري الذي يعني أخذ الأمور بالجمع والتقريب دون وزن أو حساب أو معايير؛ فهذا ما يميّز الدول الحديثة التي ترتكن لحكم القواعد والمؤسسات عن أشباه الدول التي تقوم على أهواء الأفراد وتقديراتهم الذاتية.

الإشكالية الثانية، المرتبطة بالأولى والناتجة عنها، هي غياب المشاركة الشعبية الحقيقية في القرارات العامة، فحتى مع دراسة المُتخصصين، يجب أن يعود تقرير تخصيص المال العام لإرادة شعبية ورقابة برلمانية، تناقش وتحلّل وتراجع وتقرّر؛ فالمال العام كله يعود للشعب، سواءً أتى من موارد ضريبية مباشرة أو غير مباشرة، أو من إيرادات الأصول والمشروعات العامة التي تعود ملكيتها النهائية له كذلك؛ فالدولة مجرد وكيل على المال العام، وليست مالكاً مُستقلاً لأي شيء، بل الشعب هو المالك الحقيقي وصاحب السلطة النهائية على كل من المال والدولة، وليس أيّ مسئول أو مؤسسة مهما علا شأنهم؛ فهم في النهاية مجرد مُوكّلين عن الشعب على أملاكه وأمواله، مُؤتمنين عليها بصلاحيات مُحددة ومُقيّدة ومؤقتة، لا يقرّرون على استخدامها وتوزيعها بالأهواء والتقديرات الشخصية، بل بمعايير وإجراءات موضوعية، وبشفافية كاملة تكفل الرقابة والتقييم والمراجعة.